



يعاني السكان العرب والأكراد والتركمان المقيمين في المناطق الخاضعة لسيطرة تنظيم "PYD" (الذراع السوري لمنطقة بي كا كا)، من الإجراءات التعسفية التي يمارسها التنظيم، من تهجير، واعتقالات، وإجبار على القتال، وبعد إعلان تنظيم "PYD" الفدرالية من جانب واحد الخميس الماضي، في "كانتونات" الحسكة وعين العرب (Kobani) وعفرين، أعربت مجموعات كردية وعربية وتركمانية في سوريا، رفضها لهذا الإعلان، الذي لم يلق قبولاً أيضاً على الصعيد الدولي.

وبهذا الخصوص، قال غيات الديك، رئيس المجلس المحلي لبلدة منغ (شمال حلب) التي سيطر عليها التنظيم فبراير/شباط الماضي، في تصريحاته: "إن البلدة والقرى المحيطة بها تعرضت لأضرار كبيرة بسبب القصف الروسي، وهجمات التنظيم (PYD)، الذي هجر السكان ونهب المنازل"، مبيناً أن "لا أحد من المدنيين النازحين في العراء، يرغب بالعودة إلى البلدة لأنهم يرون أنَّ التنظيم جزء من النظام (السوري)".

من جانبه قال أحمد رُسلان، زعيم عشيرة تركمانية في حلب، إنَّ الفدرالية التي أعلنها "PYD" لن تنجح، مشيراً أنَّ التنظيم "سيطر على بلدة شيوخ، غربي مدينة جرابلس، وأجبر كامل سكانها على ترك منازلهم"، وكشفت مصادر محلية، أنَّ التقدم الذي حققه التنظيم على الأرض، وبدعم روسي من الجو، في ريف حلب الشمالي أجبر 230 أسرة على ترك منازلها.

وسلطت الشبكة السورية لحقوق الإنسان، الضوء على ممارسات التنظيم في تقريرين، أحدهما بتاريخ 18 يناير/كانون الثاني الماضي، والآخر في 15 مارس/آذار الجاري، وذكرت فيهما أنَّ التنظيم قتل منذ بدء العمل المسلح في سوريا 416 مدنياً، بينهم 44 امرأة، و61 طفلاً، و3 عاملين في القطاع الصحي، وناشطين إعلاميين اثنين، فيما قضى 17 من الشهداء تحت التعذيب حتى الموت على يد التنظيم.

عمليات خطف:

وذكرت الشبكة أن "YPK" (الجناح العسكري لتنظيم PYD) خطف بين مطلع 2014 وأكتوبر/تشرين الأول 2015 في مناطق سيطرته، 34 طفلاً، و88 امرأة، ودمر في محافظة الحسكة 30 بلدة، معظم سكانها من العرب، وأجبر الآلاف على ترك منازلهم، وكانت منظمة العفو الدولية "أمنستي"، أعلنت في تقرير أصدرته بتاريخ 13 أكتوبر/تشرين الأول 2015، أنَّ تنظيم PYD "ارتکب جرائم حرب، وقام بعمليات تهجير للمدنيين العرب والتركمان في شمال سوريا".

ولم يلق إعلان "PYD" الفدرالية قبولاً على الصعيد المحلي من قبل الحركات السياسية العربية والكردية والتركمانية، كالهيئة العليا للمفاوضات (معارضة) والمجلس الوطني الكردي والائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة، وتحالف العشائر العربية التركمانية، والمجلس التركماني السوري، وأكد جميعهم في بيانات أصدروها على "وحدة الأراضي السورية، ورفضهم لمارسات التنظيم في إجراء تغيير ديموغرافي".

رفض الفدرالية:

وتوافق آراء السياسيين الأكراد في سوريا، حول رفض الفيدرالية، واعتبرتها خطوة "غير قانونية، ولا تمثل الأكراد، ولا تتمتع بأي توافق سوري وطني"، فضلاً عن أنها "جاءت لمصلحة النظام، وتخفيف الضغط عنه"، وفقاً لهم.

واعتبر عبد الحكيم بشار، ممثل المجلس الكردي في الوفد التفاوضي التابع للمعارضة السورية، الإعلان أحادي الجانب "ليس فدرالية، بل هو قرار سياسي متسرع مغامر، ليس للأكراد فيه مصلحة، وجاء لمصلحة النظام، لتخفيف الضغط عنه، وجلب الأنظار إلى اتجاه آخر، لإعادة خلط الأوراق".

وعلى الصعيد الدولي شدد المتحدث باسم الخارجية الأمريكية، "جون كيري"، الخميس الماضي على "التزام بلاده بوحدة سوريا وعدم اعترافها بمناطق الحكم الذاتي أو شبه المستقلة داخلها"، وفقاً لتعبيره.

المصادر: